كيف يفكر التيار الماركسي الشاب في مصر أزاء المأزق الراهن في المنطقة ؟

بقلم : طه ثروت الاشموني

أزمة النظم البورجوازية الوطنية : المشكلة والحل

يعرض « طه ثروت الاشموني » ، في مقالته التالية ، اساليب تفكير وتحليل تيار يساري ماركسي متعاظم داخل قوى اليسار المصري ، ويقدم من خلال هذا التحليل وتلك المنهجية ، شبه برنامج عمل وطني في هذه المرحلة يلقى تأييد ، التيار الماركسي الشاب في مصر .

انه من المعروف ان عسف الانظمة العسكرية العربية ، خصوصا في مصر ، قد ادى الى سحق وتفتيت الحزب الشيوعي المصري ، ولكن هذا العسف فشل في اجتثاث جذور الفكر الثوري – العلمي لدى عدد كبير من المناضلين المصريين الذين تمرسوا بالنضال العملي والتنظيمي والفكري ، ولم يستطع ارغامهم على التشتت ان يوقف طاقتهم هذه .

ان وجهة النظر التي يقدمها الرفيق الاشموني فيما يلي ، كتبها بمناسبة الاحداث الاخيرة في مصر ، عندما طلبت اسرة « الهدف » منه ان يقدم تحليله لها ، الا انه فضل أن يلقي ضوءا على جذور المسالة، وكذلك على اساليب الخروج من المازق.

وغني عن القول ان المقال التالي الذي يمثل وجهة نظر الرفيق الاشموني، ويعكس تفكير وتحليل تيار ماركسي شاب متعاظم في مصر ، مطروح ها هنا للمناقشة ايضا .

« الهدف »

العمل السياسي والعمل العسكري

يتارجح موقف القيادة السياسية بين دق طبول الحرب ، والدعوة الى القتال وتصوير الكفاح المسلح على انه الشكل الوحيد القادر على تحرير الارض ، وبين رفع رايات السلام وتحبيذ الاتصالات الدبلوماسية وبعث الامل في حل سلمي عن طريق المباحثات السياسية وحدها دون حاجة الى تعبئة او تضحيات ، و « حرصا على عدم اراقة الدماء » ، بدعوى ان المجتمع الدولي يناصرنا ، وبالاشارة الى موقف فرنسا الذي « لم يتزعزع » تجاه حقوقنا ، والتحول في موقف اوروبا الغربية وامكانية « تحييد » امريكا ومزاولتها « الضغط » على اسرائيل .

فبين حين وآخر ترتفع شعارات « ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة (عبد الناصر) او ان « عام ١٩٧٠ هو عام التحرير » (الفريق محمد فوزي) ثم ان عام ١٩١٧ هو « عام الحسم ان حربا او سلاما » (انور السادات)

ان الخط الذي انتهجته القيادات البرجوازية الوطنية قد ثبت قصوره وعجزه عن توفير الشروط الاساسية التي لا بد منها لخوض معركة ناجحة من اجل تصفية آثار العدوان ، بل على العكس من ذلك ادى هذا الخط الى تزايد ضعف وتفكك الجبهات الداخلية والجبهة العربية ، وتدهور الاوضاع الى الحد الذي اصبحنا نواجه احد امرين :

١ – اما تسوية سياسية تتضمن تنازلات اساسية وتراجعات تصل الى حد التفريط في حقوقنا الوطنية .

٢ واما مغامرة عسكرية تهدد بنكسة جديدة، اذ تعتمد على المواجهة بين الجيوش ، لا حرب تحرير شعبية طويلة الامد، عمادها جبهة داخلية معبأة تنظيميا وتستند الى وحدة القوى الوطنية التي تشكل بتحالفها الاساس الاول للانتصار في اي معركة .

ان المفاهيم التي تطرحها وتروج لها البرجوازية هي المسؤولة عن الاسلوب الذي انتهجته والذي اوصلنا الى الازمة التي نعاني منها وتهدد باخطار ماحقة . ولذلك فان منطلقنا الى تحديد الخط الكفيل بتحقيق النصر في معركة تحرير الارض والتصدي لمؤامرات التحالف الامبريالي – الصهيوني، هو فضح هذه المفاهيم .. ثم تختفي هذه النغمة فجاة ، كما ظهرت فجاة لتبرز الى المقدمة المبادرات ونداءات السلام وتبدا مرحلة جديدة من « المفاوضات » . يتفجر قتال « حرب الاستنزاف » ثم يتوقف بعد تقديم امريكا لمبادرة روجرز . وقد اتضح هدف هذه المبادرة وحقيقة اغراضها وتركت تصفياتها الدامية التي بلغت ذروتها في مجازر ايلول ١٩٧٠ واوائل ١٩٧١ ، ادارتها الرجعية العربية ضد العمل الفدائي الفلسطيني تحت انظار البرجوازية الوطنية وبتغافل منها ، ثم عادت نغمة انهاء حالة وقف اطلاق النار ، وحتمية القتال ، لكن « مبادرة السادات » اطالت فترة الهدوء على الجبهة ، صحبها تقديم تنازلات اساسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وعلى المستوى العربي ، وفيما يتعلق بعلاقتنا مع حلفائنا الرئيسيين ، وفي مقدمتهم الاتحاد السوفياتي ، لتهيئة « المناخ المناسب » للتسوية ، كمؤشرات « للاعتدال » في مواقفنا ولكسب رضاء الغرب وطمأنته على مستقبل الاوضاع في العالم العربي .

ورغم ان مصر رفضت مدا جديدا لوقف اطلاق النار في مارس (اذار) ١٩٧١ ، فقد امتد الى يومنا هذا ، وجاءت مباحثات روجرز وسيسكو ثم اعلان « عام الحسم ان حربا او سلاما » ثم محاولة تفسير الحسم بانه « حسم القرار » والعمل على اعادة الاعتبار لمهمة روجرز كمخرج من الازمة امام الراي العام العربي ، وبعد ان مر العام دون حسم، قدمت التبريرات بالاسلوب التقليدي ، بالقاء المسؤولية على الاتحاد السوفياتي ، ثم طرح شعار جديد « مرحلة المواجهة الشاملة » للبدء في اعداد الجبهة الداخلية (!)

وهكذا توجه اجهزة الاعلام لتهيئة المواطن لقبول فكرة الحرب وتعبئته معنويا للقتال ، الا انه سرعان ما تخبو هذه النغمة ليحل مكانها الترويج لامكانية التوصل الى حل سياسي .. والجماهير العربية لا تدرك حقيقة ما يجري في الخفاء اذ لا تصارح بما يدور وراء الكواليس ولا تتاح لها فرصة التعبير عن رأيها والمشاركة في اتخاذ القرار . انها تشهد مصر في ذروة تشددها وادانتها لامريكا توافق على ارسال مندوب على مستوى عال (مراد غالب) الى الولايات المتحدة للاشتراك فيما سمي « بالمحادثات عن قرب » تحت اشراف سيسكو ، وعندما تصل الامور الى حد اعلان السادات انه « لم يعد امامنا سوى القتال لاستعادة ارضنا وشرفنا وكرامتنا » يتضمن حديثه لمجلة النيوزويك تنازلات جديدة في اطار الحل السياسي ومن خلال المفاوضة .

ومن الطبيعي ان تؤدي هذه السياسة الى اثارة البلبلة وفقدان الثقة في القيادة والافتقار الى الاقتناع بجدية القرارات ، حتى اصبحت الجماهير اليوم لا تؤمن بامكانية خوض المعركة، ورغم التهديدات، وتسخر من احتمالات تجدد القتال ، وهو امر بالغ الخطورة اذ يؤدي الى اتخاذ موقف سلبي من جانب الجماهير والى عزلة القيادة السياسية ، في ظروف تنبيء باحتمال تفجر الموقف ، وهو السبب المباشر في حركة الطلبة الاخيرة كتعبير صحي ايجابي وواقعي عن رفض المنهج الحكومي في علاج قضية تحرير الارض .

ان شعار « ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة » كان تعبيرا وتجسيدا للارادة الشعبية لقد ادركت الجماهير بحسها الثوري ضرورة المشاركة في الكفاح المسلح ، فطالبت بالسلاح وتنظيم المقاومة الشعبية وتدفقت على مراكز التدريب منذ الايام الاولى للهزيمة ، وعادت تنادي وتلح في كل مناسبة – هبة فبراير (شباط) ١٩٦٨ وغيرها من المناسبات كان آخرها حركة الطلبة في منتصف يناير (كانون الثاني) وفي مقدمة مطالبهم ضرورة تسليح وتنظيم الجماهير وفتح باب التطوع امام المصريين الذين يرغبون في الانضمام اليها وتشكيل ميليشيا شعبية من الطلبة والعمال والفلاحين تنادي بضرورة الاسهام من جانبها في القتال .

وتحت ضغط الجماهير شكلت مختلف التنظيمات .. المقاومة الشعبية ، فجيش الدفاع الشعبي، ولجان المواطنين من اجل المعركة ، ولكنها اجهضت عن عمد ، الواحدة منها بعد الاخرى .

كما ان موقف الشعوب العربية من حركة المقاومة الفلسطينية لا يحتاج الى تعليق ، فقد ظلت على مناصرتها وتاييدها لها ، بل كانت الحركة الفدائية ، ومنهج الكفاح المسلح ، يمثل لدى الجماهير الامل والسبيل الوحيد لتحرير الارض المحتلة . هذا بينما بذلت القيادات البرجوازية كل جهودها ومارست ضغوطها لاحتواء حركة المقاومة الفلسطينية وفرض الوصاية عليها للحد من حجمها وتاثيرها، لاستخدامها في عمليات المساومة للتوصل الى حل سلمي ، ثم تغافلت عمليا عن تصفيتها الدموية على ايدي الرجعية الاردنية ، لمجرد ان امريكا لوحت لها بمشروع روجرز ، واعقب ذلك دور الوساطة المصري السعودي بين المقاومة والسلطة الاردنية الرجعية ، وادانة وتجريم البرجوازية الحاكمة للتنظيمات اليسارية ، وبعض التيارات « المتطرفة » داخل « فتح » .

وفي مواجهة « خطر » الجماهير الشعبية المنظمة وحرب التحرير الشعبية روجت البرجوازية لنظرية « التخصص » فالقتال هو مهمة القوات المسلحة النظامية وحدها ، اما الشعب فيقتصر دوره على الانتاج وزيادته واستقطاع نفقات القوات المسلحة واعباء « المعركة » من رزقه والامتثال للقرارات والانضباط في اطار السياسة التي ترسمها السلطة . ولجات اجهزة الاعلام الى شن حملات تسخيف فكرة المقاومة المسلحة عامة وفي الصحراء خاصة ، رغم نجاح عمليات منظمة سيناء في مرحلها الجنينية واجماع الخبراء العسكريين (بما فيهم بوفر الاستراتيجي الغربي الشهير ان حرب العصابات تصلح في كل الظروف مع مراعاة التباين في الواقع الجغرافي .

والواقع انه منذ البداية كان هناك خطان متقابلان متعارضان، خط الكفاح الشعبي المسلح تسنده وتخلله كل اشكال النضال السياسي ، بينما كان هناك في المقابل خط مناهض يرفض الكفاح المسلح وكل اشكال حرب التحرير الوطنية الثورية ، ويدعو للاعتماد على القوات المسلحة النظامية كوسيلة ضغط من اجل التوصل الى الحل السلمي الموهوم .

ان مراجعة امينة وموضوعية لفترات وقف اطلاق النار وتلك التي اعقبت المبادرات تكشف بوضوح عن انها تميزت بما يلي :

١ – التصفية الدموية للمقاومة الفلسطينية وضرب خط الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية .

٢ – تفجر التناقضات الحادة والانقسام والتمزق داخل صفوف القوى الوطنية في كل بلد عربي على حدة وعلى صعيد الوطن العربي كله .

٣ – انتعاش الرجعية العربية والقطاعات المهيمنة من البرجوازية الوطنية واستعادتها لمكانها ونفوذها وعودتها الى بعض المواقع التي ازيحت عنها .

٤ – ضرب القوى الوطنية اليسارية (مصر وسوريا) التي بلغت ذروتها في الحملة الاجرامية البشعة ضد الحزب الشيوعي السوداني .

٥ – تقديم مزيد من التنازلات ، كان اخطرها ما تضمنته مبادرة « فتح قناة السويس » وما تلاها من مباحثات ، اذ اشتملت على :

ا – الاقرار بتجزئة قضية الارض العربية المحتلة بل وتجزئة الارض المصرية المغتصبة والاخذ بمنهج التحرير على مراحل .

ب – الموافقة على وضع قوات تابعة للامم المتحدة او الدول الاربع الكبرى كحاجز يفصل بين القوات الاسرائيلية والمصرية مقابل الانسحاب الجزئي مع وقف اطلاق النار لمدة ستة اشهر امتدت – حتى الان – الى عام ، مما يهدد باستمرار الاحتلال الى اجل غير محدد ، وتجميد الوضع في حماية هذه القوات .

ج – التعهد بسحب القوات العسكرية والبحرية السوفياتية من مصر حالما يتم التوصل الى حل جزئي .

د – الموافقة على اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل اذا وافقت اسرائيل على الحل الجزئي .

ومن الشاهد انه منذ مبادرة روجرز ظلت حركة الثورة العربية تعاني من انحسار واضح وتدهور متزايد ، تفاقم باستمرار حالة اللاحرب واللاسلام .

وهكذا تتناقض المواقف وتتداخل ، ما بين تهالك على وساطة امريكية – بمجرد اشارة منها توحي بامل « تسوية ما » ، تصحبها التنازلات وما بين اتجاهات مغامرة تهدد بوقوع كارثة ، وكلا الامرين منصور وغير مستبعد في اطار السياسة الراهنة .. التسوية السلمية ممكنة ولكنها في الظروف الراهنة المتدهورة محليا وعربيا سوف تقود بالضرورة الى التفريط في حقنا الوطني والتخلي عن سيادتنا القومية ، فالامبريالية لن تعقد تسوية تتعارض مع مصالحها – لن تتخلى عن الجزء (سيناء) الا مقابل الكل (مصر) . فمن البديهي انه لا يمكن « تحييد » العدو الرئيسي – امريكا – وانما فرض التراجع على العدو عن طريق دعم قوتنا الذاتية ، قوة الثورة العربية المرتكزة على تحالف حقيقي منظم وفعال بين جميع القوى الوطنية والتقدمية دون تفرقة وبلا استثناء والتداخل والعلاقة الوثيقة بين العمل العسكري والسياسي معا ، لانضاج الظروف الموضوعية والذاتية في مناخ نضال ثوري .

لا يجوز الفصل بين العمل العسكري والعمل السياسي ، كما لا يمكن النظر الى مشكلة التحرير على انها فصول متتابعة من الاتصالات الدبلوماسية ثم القتال والحرب ، ان ممارسة التسوية بطريقة التفاوض لا يمكن ان تستنفذ نهائيا ، فحتى في حالة الالتجاء الى القتال ، تستمر الحاجة للعودة الى المفاوضة السياسية. ان المعركة العسكرية لا تستبعد استمرار المناقشات (كما هو الحال في فيتنام) . ومن هنا تبدو ضرورة الاتفاق على الحد الادنى المبدئي الذي لا يمكن التنازل عنه او النكوص دونه ، اي الحد الادنى الذي تلتزم به كل القوى الوطنية ، وهو في الاساس :

■ التمسك بتحرير كل الاراضي المحتلة بعدوان ٥ حزيران دون تنازل عن شبر واحد منها

■ رفض الحلول الجزئية لاي بلد عربي على حدة ، والمرحلية (بفتح قناة السويس والانسحاب الجزئي) ، دون التوصل الى حل نهائي بضمانات دولية .

■ رفض وضع اي قوات دولية تفصل بين الجيش المصري والقوات الاسرائيلية ، قبل الانسحاب الكامل عن حدود ٤ حزيران ١٩٦٧

■ التمسك بالحق المشروع لشعب فلسطين في تقرير مصيره على ارضه ، ومساعدته على تحرير اراضيه بالطريقة التي يقررها، والمساهمة الفعالة في دعم نضال الشعب الفلسطيني وحماية حركة المقاومة المسلحة ، كما يجب الحرص على عدم الالتزام باي نصوص معوقة للنضال الفلسطيني في حالة الاتفاق على تسوية سياسية كان تكلف الدول العربية بتحريم ومطاردة المنظمات الفدائية ، او ضمان الحدود الامنة لاسرائيل بما تعنيه ذلك من حرمان المقاومة الفلسطينية من استخدام الارض العربية المتاخمة لاسرائيل كقواعد للانطلاق في نضالها ضد اسرائيل .

■ وقف الدبلوماسية السرية مع امريكا ابتداء من مشروعات روجرز حتى مهمة سيسكو التي ادت الى ركود مهمة يارنغ والمشاورات عن طريق هيئة الامم ، ونزعت المشكلة من هذا الاطار الواسع ، لتضعها حكرا في ايدي العدو الرئيسي .

■ انهاء حالة وقف اطلاق النار والمبادرة الى تشكيل ، واطلاق حرية تشكيل منظمات شعبية للمقاومة المسلحة ، دون قيود بيروقراطية او استبعاد لاي من القوى والعناصر الوطنية . وتدريبها وامدادها بالسلاح والعتاد ، وتنسيق عملياتها مع القوات المسلحة وفي حمايتها .

اننا ندين نظرية التخصص التي تدعو الى قصر مهمة التحرير على القوات المسلحة وحدها وندعو الى الاقرار رسميا بمنهج الحرب التحريرية الشاملة ومشاركة قوى الشعب العاملة في تنظيم وممارسة العمل الفدائي ضد العدو .

■ اننا لا نستهين باهمية الجيش ، باعتباره القوة الضاربة من ابناء شعبنا ، وهو امل امتنا في ان يكيل الضربات الساحقة للعدو، والشعب يثق في ابنائه من القوات المسلحة ، في حماسهم وروحهم القتالية العالية واستعدادهم للتضحية . ولكن نظرية « الحرب المتخصصة بواسطة الجيوش وحدها » اصبح مكانها اليوم في متاحف التاريخ ، والتمسك بها سيوقعنا حتما في هزيمة جديدة .

■ ان قومية المعركة من وجهة نظرنا تعني المشاركة من جانب كل الشعوب العربية وكل القوى الطبقية والسياسية الوطنية التي تجمعها المصلحة المشتركة في النضال ضد الصهيونية والامبريالية برغم تباين مصالحها الاجتماعية ، كما تعني النضال بكل اساليبه السياسية والعسكرية وحرية تشكيل المنظمات الفدائية وممارسة المقاومة المسلحة مع بذل الجهود الجادة لدعم هذه المنظمات ، اننا ندعو الى تكوين كتائب للمقاومة تضم المتطوعين من ابناء جميع البلدان العربية (تطويرا لفكرة فرق الانصار التي ضمت اعضاء الاحزاب الشيوعية الاربع بسوريا والاردن والعراق ولبنان) والمتطوعين من جميع انحاء العالم . كما ان قومية المعركة تعني اتاحة حرية الحركة والانتقال لاعضاء منظمات المقاومة بين البلدان العربية على الحدود المتاخمة لاسرائيل .

ان الجماهير العربية تؤمن من واقع خبرتها وتجربتها ووعيها ان القتال حتمية فرضت علينا وان الكفاح المسلح لا يمكن ان يكون حكرا على الجيش وحده ، وان لا امل في الحصول على تسوية تعيد لنا « ارضنا وشرفنا وكرامتنا » دون دعم قوانا الذاتية واطلاقها من عقالها ، قوى التحالف الشعبي والتنظيم الجماهيري والمقاومة الشعبية . ومن هنا تبرز اهمية الجبهة الداخلية .

الجبهة الداخلية

وهي المشكلة المزمنة والحلقة الرئيسية التي ظل الصراع .. وما زال – يدور حولها ، وهي مصدر التناقض الاساسي الذي تفجرت عنه النكسة في حزيران ١٩٦٧ ، ويتفاعل تؤدي دوره الهدام ، وليصل بنا الى الحالة الراهنة من العقم ويعودنا الى الازمة الجديدة المتفجرة .. ازمة حتمية القتال مع عدم توفر القدرة على بدء العمليات العسكرية ، انه التناقض بين طبيعة المرحلة التي تتطلب ضرورة تنظيم جبهة من القوى الوطنية والتقدمية على اختلاف انتماءاتها الطبقية والسياسية والفكرية داخل كل بلد عربي ، وعلى الصعيد العربي كله ، وبين طبيعة السلطة واحتكارها من جانب قطاعات من البرجوازية الوطنية وانفرادها بالعمل السياسي واتخاذ القرارات وتوجيه « المعركة » وتوزيع اعبائها ومسؤولياتها في اطار نظرة تتسم بضيق الافق الطبقي يتجسد في :

١ – استبعاد وعزل الجماهير الكادحة عن السلطة والمواقع القيادية في المؤسسات السياسية والجماهيرية والاقتصادية ، خاصة العمال والفلاحين ، واستخدام سياسة الاحتواء والقمع ضد اي محاولة من جانب الفئات الوطنية الكادحة لتشكيل منظماتهم المستقلة ، ثم اجهاض الهبات التلقائية قبل ان تتحول الى حركة منظمة ، والنموذج البارز على هذا الخط هو احتواء حركات ٩/١٠ يونيو وفبراير ١٩٦٨ (بالوعود وبرنامج ٣٠ مارس) ، ثم قمع حركة نوفمبر تحت شعار « اذا لم نستطع ان نقود فسوف نحكم » – تصريح جمال عبدالناصر في الاجتماع المغلق للمؤتمر القومي في نهاية عام ١٩٦٨ – . فالبرجوازية بطبيعتها تخاف الجماهير وتفزع من « التنظيم » وترفض مبدأ المشاركة – اذا لم تفرض عليها من جانب قوى منظمة قادرة على تغيير موازين القوى – .

ان البرجوازية غير قادرة على التصدي لمهام التحرر الوطني طالما انفردت بالسلطة واحتكرت القيادة ، ليس فقط بحكم طبيعتها الطبقية المترددة ، ولكن ايضا لان هذه المهام لا تستطيع ان تقوم بها طبقة اجتماعية واحدة ، وانما تحالف ديمقراطي واسع ، ومما يؤسف له ان الامر لم يقتصر على ابعاد العمال والفلاحين وحدهم اذ امتد ليشمل – في مايو السابق – قوى « اليسار الناصري » باقصائها عن السلطة والمؤسسات السياسية والاعلامية ، كما استمر عزل الغالبية العظمى من الماركسيين وقوى اليسار الجديد .

٢ – ميل البرجوازية للتحالف مع اليمين وتعاطفها مع القطاعات العليا من الراسمالية ومحاولة تجميد الصراع الطبقي بدعوى مقتضيات المعركة ، ومستلزمات الوحدة الوطنية « نبذ الحقد الطبقي » (السادات) مع تضخيم دور القيادات البرجوازية والبيروقراطية وحقوقها وامتيازاتها على حساب الفئات الوطنية الاخرى بما يؤدي الى انتعاش اليمين المعادي عامة ، وتسرب العناصر والاتجاهات المعادية الى المؤسسات وزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي والاجتماعي فينمو الاتجاه الى التنازلات وعقد الصفقات بما يتعارض مع المصلحة العامة للقوى الشعبية العاملة .

٣ – التهرب من تطبيق سياسة اقتصاد الحرب او تنفيذها على اساس القاء العبء الاعظم على الجماهير الكادحة – ضرائب غير مباشرة وتضخم وارتفاع الاسعار – ، مما ادى الى تدهور مستوى المعيشة للشعب ، بينما راحت تسخو بالامتيازات على الميسورين وكبار رجال الدولة والجيش والقطاع الخاص ، ونمت الاتجاهات الاستهلاكية عند الطبقات المتميزة وتفاقمت مظاهر التبذير والاسراف الخ، بينما زاد الفقراء من شد الاحزمة على بطونهم الخاوية وبرز التناقض في الحياة اليومية على خط اطلاق النار وفي الداخل .. بين المدينة والريف وبين القطاعات المختلفة من المجتمع ، رغم ما في ذلك من آثار سلبية وخيم على امكانيات التعبئة الشعبية في ظل التفرقة و « المحاباة » في توزيع اعباء المعركة ، بل والادهى من ذلك ان الاعداد للمعركة اصبح يعني لدى الكثيرين « زيادة افقار الفقراء » من جانب و « مضاعفة ثراء الاغنياء » بانعاش القطاع الخاص واتاحة فرص وتسعيرات التراكم والنمو غير المحدود للراسمالية والامتيازات لكبار المسؤولين في القطاع العام والدولة .

ومن المؤسف ان نشهد الاتجاه الى اعتبار اي تحرك عمالي لتحسين ظروف المعيشة بمثابة خيانة وطنية (تصريحات بلطية والمشروع المقدم لمجلس الشعب ضمن قوانين الاعداد للمعركة) .

اننا ننظر الى المعركة الراهنة في اطار مرحلة كاملة من النضال التحرري الوطني والاجتماعي ، مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بجناحيها وعلى اساس تداخل المهام الوطنية بالمهام الاجتماعية ، ومن هنا لا يمكن الفصل بين نضالنا الوطني وبين توطيد ودعم الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية وتطويرها لمصلحة التحول الاجتماعي و لغالبية العظمى من الجماهير الكادحة .

■ ولذا فنحن ننادي بضرورة السير قدما في طريق التحولات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية ، باعتباره محور نضالنا الوطني والعامل الرئيسي في التجميع والحشد والتعبئة بتوفير مقومات النصر ، ونطالب بالقضاء على اتجاهات التبذير والاسراف واعادة النظر في الامتيازات النقدية والمادية لتوزيع اعباء المعركة بما يتناسب مع الامكانيات المتاحة لمختلف الفئات الاجتماعية . ونحن نطالب بفرض ضريبة على الريع الزراعي (القطاع الوحيد المعفى من اداء هذه الضريبة) والغاء التعويض النقدي لمن سبق وضع الحراسة عليهم او نزع ملكيتهم ، والغاء الامتيازات المادية التي منحت مؤخرا للفئات الميسورة قادة القطاع العام والدولة والجيش .

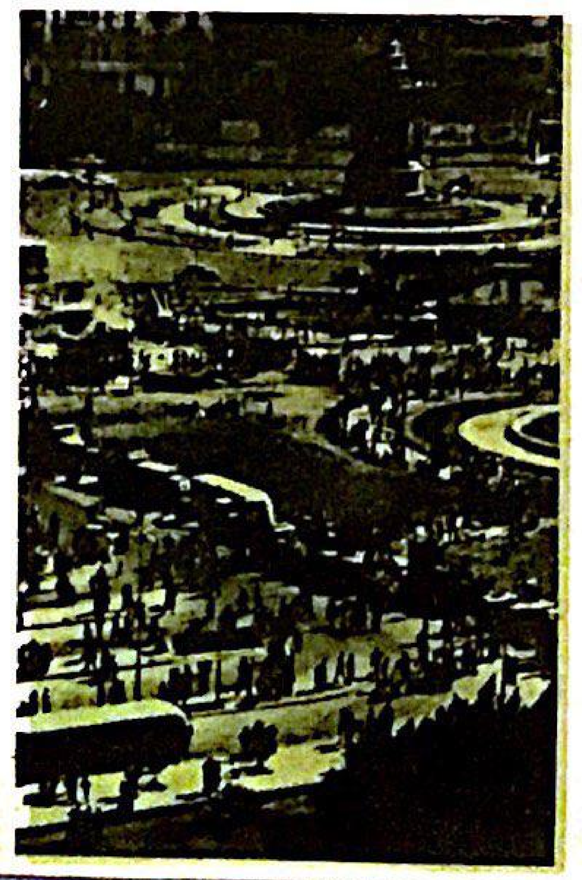

■ وندعو الى الغاء التعديلات التي ادخلت على قانون الجمعيات التعاونية فحرمت الاميين من التمثيل في مجالس ادارتها ورفعت حد الملكية في تمثيل اربعة اخماس المقاعد الى ١٠ فدادين . وباعادة تنظيم الوحدات الانتاجية مما يكفل الرقابة والاشراف والمشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات للجماهير العريضة المنتجة – العمال .

■ نطالب بتوسيع الحقوق والضمانات الديمقراطية لقوى الشعب العاملة باطلاق حق التنظيم السياسي للفئات الاجتماعية الوطنية المختلفة ، لكل القوى الاجتماعية للتحالف الوطني وتضم العمال (صناعيين وزراعيين) والفلاحين الفقراء والبرجوازية الصغيرة بفئاتها المختلفة في المدينة والريف والمثقفين الثوريين والبرجوازية الوطنية المتوسطة في الريف والمدينة .

■ والطبقة العاملة هي القوة الاكثر ثورية ووعيا ، والاصلب عودا ، والاقدر على التضحية والايثار والاشد عداءا والاشد ثباتا في موقفها تجاه العدو الامبريالي الصهيوني وضد الرجعية العربية ، لا تقبل التهادن وانصاف الحلول فيما يتعلق بقضية التحرر الوطني . والطبقة العاملة هي اقدر الطبقات على تحقيق التحالف الوطني واقامة جبهة عريضة دون احتكار للسلطة ، لانها تدرك انه دون تحالف العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين فان مهمتها سيصيبها الفشل على عكس البرجوازية – بكل فئاتها – التي ترفع الشعارات وتفرغها من مضمونها وللطبقة العاملة المصرية تاريخها النضالي المجيد ، وهي الطبقة الوحيدة القادرة على السير على طريق التقدم الاجتماعي لتحقيق الاشتراكية .

■ الفلاحون الفقراء الذين يشكلون الغالبية العظمى من قوتنا المنتجة من القطاع الزراعي هم الحليف الرئيسي والاساسي للطبقة العاملة في النضال الوطني والتقدمي ، كذلك فان البرجوازية الصغيرة هي بطبيعتها ثورية معادية للاستعمار والرجعية ، تلعب دورا هاما خلال المرحلة الوطنية وفي عمليات البناء الاشتراكي، خاصة عندما تتخلص من النفوذ الفكري للبرجوازية المتوسطة ، والبرجوازية الوطنية عامة لم تستنفد امكانياتها في مجال العمل الوطني ، ولكنها عاجزة عن قيادة مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية والاستمرار في انجاز مهامها حتى نهايتها .

■ لقد ثبت فشل صيغة الاتحاد الاشتراكي العربي كتحالف وطني ، كما فشلت الصياغات السابقة عليه ، وتحولت جميعها الى احزاب للبرجوازية ، وبعد عشرين عاما من «التجارب» المريرة بصياغات مضللة ، تبدو الحاجة اليوم الى مواجهة جريئة لتصحيح الوضع باقامة تحالف حقيقي لقوى الشعب العاملة يتجسد في حلف بين تنظيمات واحزاب وطنية تعبر بحق عن جميع الفئات الوطنية وتعتبر طلائع سياسية